M.S.A.R
Journal of Media Studies and Research
Vol. (6) , No. (Special) , pp. 405–432; E-ISSN: 2308-0728, P-ISSN: 2957-966X
DOI: https://doi.org/10.58564/MSAR

اتجاهات الجمهور العراقي إزاء الأداء الحكومي للمشاريع التنموية: دراسة ميدانية

Iraqi Public Attitudes Toward Governmental Performance in Development Projects: A field Study

تبارك أحمد خضير *[1]
أ.د هيثم عكاب عطية*[2]
كلية الإعلام – الجامعة العراقية *[2+1]

Tabarak Ahmed Khudhair*1،
Prof. Dr. Haitham Okaab Atiyah*,2
Al-Iraqia University – College of Media *2+1

الخلاصة:

تناول البحث اتجاهات الجمهور العراقي إزاء الأداء الحكومي للمشاريع التنموية، للمدة الزمنية الممتدة من (٢٠٢٥/٥/٢٧) ولغاية (٢٠٢٥/٧/٩)، باستخدام المنهج المسحي و إعتمدت أداة الإستبانة المكونة من سبع محاور رئيسة، و تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية غير متساوية تكونت من (٤٦٩) فرداً في مدينة بغداد، وسعى البحث إلى الكشف عن اتجاهات الجمهور العراقي إزاء الأداء الحكومي في مجال المشاريع التنموية، أظهرت النتائج إلى أن هناك فجوة واضحة بين حجم المشاريع المعلَن عنها في الخطاب الرسمي وبين ما يلمسه المواطن فعلياً في حياته اليومية فضلاً عن التباين في مستوى الثقة الشعبية بقدرة الحكومة على إنجاز التنمية بصورة عادلة وفعّالة، و أظهرت البيانات تباين تقييمات ملاءمة المشاريع التنموية لاحتياجات المناطق إذ طغى الحياد على غالبية الاستجابات وهوما يعكس نمطاً إدراكياً متردداً يجمع بين التقبل المشروط والشك في فعالية الأداء.

ABSTRACT

This study explores Iraqi public attitudes toward government performance in development projects during the period from May 27, 2025, to July 9, 2025. Using the survey method, data were collected through a structured questionnaire that covered seven main dimensions and was distributed to a stratified random sample of 469 respondents. The research aimed to uncover how the Iraqi public perceives and evaluates governmental efforts in the field of development projects, focusing on levels of public awareness, patterns of evaluation, and sources of information related to service, economic, and environmental initiatives. The findings revealed a clear gap between the scale of projects announced in official discourse and the tangible outcomes experienced by citizens in their daily lives. Moreover, results indicated a noticeable variation in public trust regarding the government's ability to achieve fair and effective development.

الكلمات المفتاحية:

اتجاهات الجمهور، الأداء الحكومي، المشاريع التنموية، الاتصال الحكومي

Keywords:

Public attitudes, Government performance, Development projects, Government communication.

Received	Accepted	Published online
استلام البحث	قبول النشر	النشر الإلكتروني
2/6/2025	4 /9/2025	15/4/2026

*Corresponding Author Email : * Tabarek.a.khudhair@aliraqia.edu.iq.... drhaitham177@gmail.com

مقدمة:

تُعَدّ المشاريع التنموية أحد أهم الأدوات التي تعتمدها الحكومات في بناء المجتمعات الحديثة إذ تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز العدالة في توزيع الموارد وتحسين جودة حياة المواطنين، وتعتبر قدرة الحكومات على التخطيط والتنفيذ والتقييم لهذه المشاريع معياراً رئيساً لقياس كفاءتها وفاعليتها، من هذا المنطلق فإن اتجاهات الجمهور نحو الأداء الحكومي تكتسب أهمية مضاعفة باعتبارها انعكاساً مباشراً لمدى الثقة بين الدولة والمجتمع ومؤشراً دقيقاً على نجاح السياسات العامة أو فشلها في الاستجابة لتطلعات المواطنين، و إن اتجاهات الجمهور ليست مجرد مواقف عابرة بل هي حصيلة معقدة لتفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية.

ومن هنا جاءت البحث لتقيس اتجاهات الجمهور إزاء هذه المشاريع التنموية، ولتحقيق هدف البحث قسمتها الباحثة إلى مقدمة وأربعة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة ويشمل عرضاً دقيقاً لمشكلة البحث وتساؤلاته، أهميته، أهدافه، فروضه بالإضافة إلى تحديد نوع البحث ومنهجها وتحديد مجتمع البحث وعينة البحث وأداة البحث وصدقها وثباتها و النظرية الموجهة للدراسة و عرضاً مفصلاً لأبرز الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث و تساؤلاتها

تعرف مشكلة البحث بأنها " تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير، وإحاطة الباحث بالمشكلة من جميع جوانبها يقود إلى التمكن من صياغة مشكلة وتوافر أماكن بحثها أي أن تحديد المشكلة مرتبط بعدى فهم الباحث لها، وقدرته على صياغتها بدقة إلى حد ما، وتمكنه من بناء الأطار المنهجي لبحثها ودراستها" (١)

ويمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي: (ما اتجاهات الجمهور العراقي إزاء الأداء الحكومي للمشاريع التنموية؟)

ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

١. ما مدى إدراك الجمهور لطبيعة المشاريع التنموية التي تنفذها الحكومة؟ ما الوسائل الإتصالية التي تسهم في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو الأداء الحكومي؟
٢. ما مدى اهتمام الحكومة في معرفة اتجاهات الجمهور إزاء ادائها للمشاريع التنموية؟
٣. ما الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من خلال تنفيذ المشاريع التنموية؟
٤. ما دور الأداء الحكومي في التأثير على اتجاهات الجمهور العراقي؟ ما المعوقات التي تواجه الحكومة في التعرف على اتجاهات الجمهور العراقي؟

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من دورها في معرفة اتجاهات الجمهور العراقي وأولوياته إزاء الأداء الحكومي للمشاريع لتنموية وتقييمها، وفهم كيف يمكن للجمهور أن يتفاعل مع تلك المشاريع إيجابياً أو سلبياً لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، مما يوفر رؤى مستقبلية حديثة تجعل الحكومة على إطلاع بالتطورات التي تطرا على الواقع الحالي.

ثالثاً: أهداف البحث

تبرز أهداف البحث في الآتي:

١. التعرف على اتجاهات الجمهور العراقي إزاء الأداء الحكومي للمشاريع التنموية.
٢. العمل على تحديد المعوقات التي تواجه الحكومة في التعرف على اتجاهات الجمهور.

---

(١) سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث الإعلامي: دليل الباحث الرسائل الجامعية، (العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٢٠م)، ص٧٩.

٣.الكشف عن طبيعة المشاريع التنموية التي تقدمها الحكومة.
٤.معرفة الوسائل الإتصالية التي يستخدمها الجمهور العراقي في التعرف على المشاريع التنموية الحكومية.
٥.التعرف على دور الحكومة في تغيير اتجاهات الجمهور إزاء أدائها للمشاريع التنموية.
٦. رصد مستوى الشفافية والمصداقية التي يشعر بها الجمهور العراقي في ما يتعلق بالمشاريع الحكومية.

رابعاً: نوع البحث ومنهجها

تعد هذه البحث من الدراسات الوصفية، تعد هذهِ البحث من الدراسات الوصفية، وتعرف بأنها " البحث التي تستهدف تصوير وتحليل خصائص مجموعة، أو موقف معين بهدف الحصول على معلومات كافية، ودقيقة عنها من دون التحكم في أسبابها، فضلاً عن وصفه للظواهر، والأحداث وتفسيرها وجمع المعلومات الدقيقة عنها"[١]

كما إعتمدت الباحثة على المنهج المسحي، لكونه يسعى إلى جمع المعلومات الدقيقة عن مجتمع معين أو ظاهرة محددة ضمن في المجالات المتعلقة بالبحث البحثية، فضلاً عن تحليل هذهِ المعلومات للوصول إلى حقائق علمية موثوقة يمكن الإعتماد عليها في إستخلاص نتائج البحث.

خامساً: مجتمع البحث و عينتها

يُعرَّف مجتمع البحث بأنّه جميعُ الوحدات أو المفردات التي تتوافر فيها الخصائص موضوع البحث، سواء أكانت أفراداً، أُسراً، مؤسّسات، أم سلعاً، داخل نطاقٍ مكانيٍّ أو زمانيٍّ محدَّد[٢]

وهذا يعني أنها كلُّ العناصر التي يسعى الباحث إلى تحليلها وإستخلاص النتائج بشأنها. [٣]
ومن هذا المنطلق حُدِّد مجتمع البحث أوّلاً بجميع المواطنين العراقيّين المقيمين داخل حدود جمهوريّة العراق ثم قُيِّد نطاقه ليقتصر على سكّان مدينة بغداد، اعتمدت الباحثة في تصميم إطار العيّنة العشوائية الطبقية غير المتساوية التي بلغ عددها (٤٦٩) وعليه تم توزيع العينة على جانبي بغداد بواقع (١٩٨) مفحوصاً لجانب الكرخ، موزعين على منطقتين هما حي الجامعة والبياع، في حين خُصص(٢٧١) مفحوصاً لجانب الرصافة، موزعين على منطقتين هما شارع فلسطين ومدينة الصدر، وفقاً للتباين الاجتماعي والاقتصادي بين المناطق، فضلاً عن نسب السكان البالغين في كل جانب.

سادساً: حدود البحث

١. **المجال المكاني:** تحدّد المجال المكاني للدراسة بمدينة بغداد إذ تم تقسيمها إلى جانبي الكرخ والرصافة، حيث شملت الكرخ منطقتين هما حي الجامعة والبياع والرصافة شملت منطقتين هما شارع فلسطين ومدينة الصدر.
٢. **المجال الزماني:** تمثّلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من (٢٠٢٥/٥/٢٧م) ولغاية (٢٠٢٥/٧/٩) وهي المدة التي جرى خلالها توزيع استمارات الاستبيان على أفراد العينة ومن ثم جمعها ومعالجتها إحصائياً لإستخلاص النتائج النهائية.
٣. **المجال البشري:** تحدّد المجال البشري للدراسة في سكان مدينة بغداد من الذكور والإناث البالغين من العمر (١٨ سنة فأكثر) -وذلك ضمن جانبي الكرخ والرصافة- لكونهم يمثّلون الشريحة الاجتماعية المستهدفة القادرة على التعبير عن آرائها واتجاهاتها إزاء موضوع البحث.

---

(١) محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م)، ص١٥٨.
(٢) حمدان خضر السالم، وجاسم محمد شبيب، طرائق مواجهة الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي/الفيسبوك، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٤١، كلية الإعلام، جامعة بغداد، تموز، ٢٠١٨م، ص١٥٦.
(٣) وسام فاضل راضي، العينات في بحوث الاعلام (بغداد: مكتب سنتر العلوم، ٢٠٢٣م)، ص ٧.

سابعاً: مصطلحات البحث

يمثل تعريف المصطلحات المستخدمة في أي دراسة علمية من الركائز الأساسية، لما لهُ من دور مهم في توضيح المفاهيم الرئيسية التي تقوم عليها البحث، وتسهم في بناء فهم مشترك بين الباحث والقارئ. مما يعزز وضوح البحث ودقتها.

وعليه، قامت الباحثة بتعريف أبرز المصطلحات الواردة في هذهِ البحث إجرائياً، وكما يلي:

١.**الاتجاه:** وهو الميل السلبي والإيجابي للأفراد نحو قضية معينة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال إستجابتهم ومدى تفاعلهم مع تلك القضايا والموضوعات التي تشغل حيزاً كبيراً من إهتمام العديد من الفئات داخل المجتمع الواحد، وكل ما إرتبط اتجاه الفرد بالمعارف والعادات المتوارثة فأنه يصبح أكثر تجذّراً وأشد تفاقماً، وبالتالي صعوبة تغييره والتأثير بهِ

٢.**الجمهور العراقي:** مجموعة من الأفراد من سكان مدينة بغداد، البالغين من العمر (١٨) سنة فأكثر، الذين يشتركون في صفات اجتماعية وديموغرافية محددة مثل الإنتماء الجغرافي وغيرها من الصفات، إذ تم إختيارهم وفق العينة العشوائية الطبقية المتساوية.

٣.**الأداء الحكومي:** هو مستوى فعالية وكفاءة الأجهزة الحكومية في تنفيذ المشاريع التنمويّة، ويتم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات الواردة في إستمارة الاستبيان، والتي تعكس تقييم الجمهور لجودة الأداء الحكومي.

المبحث الثاني: اتجاهات الجمهور العراقي حول الأداء الحكومة

أولاً: مفهوم الاتجاه و تعريفاته

يعد الاتجاه نظاماً متطوراً للمعتقدات والسلوكيات التي تنمو داخل الفرد بإستمرار، إذ أنها تمثل تفاعلاً وتشابكاً بين العناصر البيئية المختلفة، إذ لا يستطيع الفرد أن يكوَن اتجاهاً حول قضية معينة إلا أذا كانت في محيط إدراكه، فالتجارب اليومية والخبرات المكتسبة تساهم في تكوين وعي شخصي تجاه القضايا والموضوعات السائدة بالمجتمع.(١)

ولموضوع الاتجاهات أهمية خاصة في علم النفس الاجتماعي، لأن الاتجاهات النفسية الاجتماعية تعد من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية، وهي محددات موجهة وضابطة ومنظمة للسلوك الاجتماعي، وتتكون لدى كل فرد في مختلف مراحل نموه اتجاهات متعددة نحو الأفراد والجماعات والمؤسسات والمواقف والموضوعات الاجتماعية.(٢)

ويعرف الاتجاه إجرائياً بأنه الميل السلبي والإيجابي للأفراد نحو قضية معينة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال إستجابتهم ومدى تفاعلهم مع تلك القضايا والموضوعات التي تشغل حيزاً كبيراً من إهتمام العديد من الفئات داخل المجتمع الواحد، وكل ما إرتبط اتجاه الفرد بالمعارف والعادات المتوارثة فأنه يصبح أكثر تجذّراً وأشد تفاقماً، وبالتالي صعوبة تغييره والتأثير بهِ.

ثانياً: مكونات الاتجاه

تتكون الاتجاهات اثناء محاولة الفرد إشباع حاجاته، وهي ثلاث مكونات رئيسية تتصف بالترابط وتتأثر بالسياق الاجتماعي والثقافي بموضوع الاتجاه، وكما يلي:

١. **المكوّن المعرفي العقلي:** تعرف المعرفة بأنها "الإمكانات والخبرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية الناشئة من خلال التفاعل الديناميكي بين العقل والعلم والفكرة والمهارة والتكنولوجيا

---

(١) منتهى عبدالحسن عبدالله، الاعلان و المرأة.. التأثير على السلوك الشرائي للمرأة، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع،٢٠١٦م)، ص٧٨.

(٢) حيدر شلال متعب الكريطي، وسائل الإعلام و بناء المجتمع الديمقراطي، (عمان: دار أمجد للنشر و التوزيع،٢٠١٨م)،ص٦١.

من خلال توظيف ذلك في العملية الإنتاجية من سلع وخدمات وأفكار ومعارف في أطار التشابكات الأفقية والعمودية العميقة"[١]

٢. المكوّن الوجداني أو الانفعالي: ويشمل الانفعالات والمشاعر والعواطف الداخلية، ومن خلاله يميل الفرد إلى اتجاه معين، إذ يتصل هذا المكوّن بتقدير الاتجاه والشعور الايجابي أو السلبي لإختياره، فالاتجاه هنا يترجم على هيئة سلوك ظاهري. [٢]

٣. المكوّن السلوكي: يدل هذا المكوّن إلى نزعة الفرد والمهارات العقلية، ويتكون من الإستعدادات المرتبطة بالقضية، التي يمكن ملاحظتها عند مراقبة سلوك الفرد تجاه الموضوعات والقضايا في مستويات التفاعل الانساني. [٣]

ثالثاً: خصائص الاتجاه

يتصف الاتجاه في أنه مكتسب (غير فطري) يكتسبه الفرد من خلال الخبرات المتراكمة والتفاعل مع السياقات الاجتماعية المختلفة فهو يمثل العلاقة المستقرة بين الفرد وما يتفاعل معه من موضوعات وقضايا محددة أو عامة لذا فأنه ليس عابراً ومشتتاً، فهو يمثل استعداد ذاتي للفعل لكونه يحث الفرد على استجابات معينة ويختلف مدى قوة الاتجاه من شخص إلى آخر فقد يكون لدى شخصين نفس الاتجاه ولكن بدرجات متفاوتة، وذلك يعني أن الاتجاهات ثابتة مستقرة وقابلة للقياس.[٤]

رابعاً: أنواع الجمهور

يُصنف الجمهور إلى تصنيفات متعددة، ومنها الآتي :

١) تصنيف الجمهور حسب طبيعة النشاط

يُقسم الجمهور على أساس طبيعة نشاطه إلى الآتي: [٥]

أ- **الجمهور النشط**: الأفراد الذين يكون لديهم درجة عالية من المعرفة، والإنخراط في المجتمع.

ب- **الجمهور المُدرك:** وهم الأفراد الذين يكون لديهم دراية بالموضوعات ولكنها لا تتأثر بالموضوعات بطريقة مباشرة.

ت- **الجمهور المستثار**: أفراد ذات معرفة محدودة ولكنهم يكونون على دراية بالموضوعات المتوقعة لأن مستوى تفاعلهم وإنخراطهم في المجتمع يكون مرتفع.

ث- **الجمهور غير النشط:** وهم أفراد على مستوى منخفض من المعرفة والتفاعل في المجتمع وموضوعاته، بحيث يتأثرون بالقضايا ولكن لا يدركون نتائج سلوكياتهم.

٢) تصنيف الجمهور بناءً على المعايير الثقافية في المجتمع

يُقسم الجمهور على أساس اختلاف معاييرهم الثقافية إلى الآتي: [٦]

---

(١) رعد سليم الصفّار، المعرفة و التفكير المعاصر (اكتسابها- انماطها- تنميتها)، (عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م)،ص١٠.

(٢) ناريمان يونس لهلوب، الإشراف التربوي: درجة فاعليته في المدارس، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م)،ص١٠٢.

(٣) حميدة جرو، عكلة الحوري، المجتمع العربي و الرياضة التنافسية، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م)، ص١٧٣.

(٤) زهير عبداللطيف عابد، الرأي العام و طرق قياسه، ط٣، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠١٣م)، ص٦٣.

(٥) علي فرجاني، العلاقات العامة و استراتيجيات الاتصال، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م)،ص٥١.

(٦) محسن جلوب الكناني، أحمد مهدي الدجيلي، التلفزيون و تعزيز الوعي الصحي، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م)، ص١٠٣-١٠٤.

أ- **أصحاب الاتجاه الفعلي**: هم الأفراد الذين يميلون إلى الحكم على الأشخاص والأشياء وأوجه النشاط الإنساني في إطار القوانين والعلاقات العلمية، ويتأثرون بمستوى التحصيل الدراسي وسعة الإطلاع على الثقافات الأخرى.

ب- **أصحاب الاتجاه العملي**: الأفراد في هذهِ الفئة يصدرون أحكامهم في إطار المنفعة الشخصية والعائد المادي.

ت- **أصحاب الاتجاه الاجتماعي**: يرتبط الأفراد في هذهِ الفئة بإطار الأحكام التي تتوارثها الجماعات كالتقاليد والأعراف والعادات التي تحكم علاقة الأفراد داخل الجماعات.

ث- **أصحاب الاتجاه المعنوي**: يتأثرون بالمنفعة المعنوية التي تتمثل في التوافق والإنسجام والإشباع العاطفي.

٣) تصنيف الجمهور حسب اتجاهاته

يُقسم الجمهور على أساس الاتجاهات التي يتبناها إلى الآتي:[١]

أ- **الجمهور المؤيد:** وهم أفراد يكون موقفهم إيجابي مؤيد ومساند للموضوعات.

ب- **الجمهور المحايد:** يتأثرون هؤلاء الأفراد بالموضوعات العقلانية بشكل سريع.

ت- **الجمهور المعارض**: أفراد يرفضون الموضوع لما يحمله من مضامين تتعارض مع مبادئهم وقيمهم.

خامساً: مفهوم الأداء الحكومي و تعريفاته واهميته واهدافه

ويرتبط مفهوم الأداء بالنتائج التي تعمل الحكومات على تحقيقها من خلال جهود الرؤساء والعاملين بها، وبالتالي يعكس هذا المفهوم خطط الدولة وأهدافها والموارد والجهود اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، بمعنى أنه يربط بين الأنشطة المختلفة والأهداف التي تسعى الحكومة الوصول اليها من خلال المهام والواجبات التي تنفذها كل الجهات المعنية، ومدى فعّالية الحكومة في إنجاز أعمالها بالمقارنة بين الغايات المنشودة والأهداف المتحققة.[٢]

وترى الباحثة أن الأداء الحكومي هو مستوى فعالية وكفاءة الأجهزة الحكومية في تنفيذ المشاريع التنمويّة، ويتم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات الواردة في إستمارة الاستبيان، والتي تعكس تقييم الجمهور لجودة الأداء الحكومي.

و تتمثل الأهمية الجوهرية للأداء في مواجهة التحديات والصعوبات داخل البيئة الحديثة و الاستخدام الكفوء والفعّال للموارد المتاحة ومساعدة المسؤولين في التنسيق بين فريق العاملين ومراقبة أدائهم لغرض إنجاز الأهداف المرغوبة و تزويدهم بالأفكار للوصول الى أداء أفضل، فضلاً عن كونه أداة لتنمية شخصية العاملين ومحاولة لرفع كفاءتهم وانتاجيتهم و انه يساهم في الكشف عن نقاط الضعف لإيجاد الحلول لها و التعرف على نقاط القوة لتعزيزها.[٣]

وللأداء الحكومي مجموعة من الأهداف، ومنها: [٤]

١.الوقوف على مستوى إنجاز المسؤولين والعاملين للوظائف المكلفين بأدائها، للكشف عن نقاط الضعف والخلل في نشاط الحكومة وتحليلها وبيان أسبابها.

---

(١) غالب كاظم جياد الدعمي، الإعلام الجديد: اعتمادية متصاعدة ووسائل متجددة، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع،٢٠١٧م)، ص١٣٦-١٣٧.

(٢) محمد سرور الحريري، قواعد التحليل النفسي و المعالجة النفسية و السلوكية، (عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ٢٠١٦م)، ص٣٨٨.

(٣) مسلم علاوي شبلي، التوجهات و المفاهيم الحديثة في الإدارة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،٢٠١٩م)، ص١١-١٢.

(٤) عبد الناصر علك، حسين وليد حسين عباس، الاعتماد الاكاديمي و تطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية، (عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع،٢٠١٥م)، ص٢١-٢٢.

٢.قياس كفاءة استخدام الموارد المتوفرة بهدف تنشيط الرقابة والتقويم على الأداء.
تقييم مدى تحمل المسؤولين للمهام المخولة لهم بشكل فعال من أجل تمكين المقارنة بين أداء الأقسام والوحدات المختلفة داخل الوزارة الواحدة.

إن قياس الأداء أسلوب ومنهجية تساعد المؤسسات في فهم وتحسين أعمالها وأنشطتها فمن خلاله تستطيع معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها وتحقيق رضا الموظفين، كما يساعدها في تحديد التحسينات الضرورية في الأداء وقياس مدى نجاح استراتيجيتها، ويتصف الأداء بالفاعلية إذا أمتلكت نظام جيد للقياس، فالشرط الأول لتحسين الأداء هو تطوير وتنفيذ نظام قياس الأداء، ومن فوائده جعل الإدارة على علم بالعوامل التي تحقق النجاح وتحدد نقاط التحسين. [١]

سادساً: مفهوم المشاريع و تعريفاتها

تعتبر المشاريع الركيزة والدعامة الأساسية والعمود الفقري الذي تعتمد عليه البلدان والمجتمعات المختلفة، إذ يعتبر وسيلة لاستغلال الثروة النادرة والموارد المحدودة وأداة تستخدم لإشباع حاجات الأفراد المتزايدة والتي تتغير باستمرار، فهو يمثل طريقاً إلى تحقيق الرفاهية المادية ومؤشراً للتقدم الحضاري والاقتصادي، نظراً لدوره المهم في توفير فرص العمل وتطوير مهارات الأفراد ومعارفهم من أجل الانتقال بهم إلى المحافل الدولية وتحقيق التقدم والتطور التي تسعى الدول للوصول اليه، كما يستخدم أيضاً كوسيلة لتحقيق الوفرة واستغلال الموارد وتنويع المصادر والثروات داخل البلدان. [٢]

ويمكن تعريف المشاريع إجرائياً بوصفها عملاً روتينياً يخضع للمتابعة والتقييم ليتم الاعتماد عليه ويكون مقيداً بفترة زمنية معينة وإمكانات مالية يتم تحديدها من قبل القائم بالمشروع وبمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للبلد.

سابعاً: أهمية المشاريع ومتطلباتها وانواعها

تكمن أهمية المشاريع من قدرتها على خلق وتوفير فرص العمل الجديدة من خلال إنشاء المشاريع المهمة التي تولّد دخل مادي ممتاز الى الأفراد، فضلاً عن توسيع المكتسبات المحلية ومنها التصنيع والزراعة، كما تساهم في إعادة تنشيط القطاعات التي تعاني من إهمال وركود مثل الصحة والتعليم عن طريق الزيارات الدورية لتلك الأماكن وإدخال الأجهزة الطبية المتطورة وإعادة تأهيل الأماكن المتضررة، فضلاً عن بناء الاقتصاديات الوطنية لكثير من الدول التي تدمر اقتصادها المحلي نتيجة لتعرضها للحروب والنزاعات، من خلال إنجاز أعمال ومشروعات ذات أهداف واضحة، وهذا يساهم في زيادة ثقة الجمهور الداخلي والخارجي بالإدارات القائمة على المشروع ورفع مستوى دخل الأفراد وزيادة النمو الاقتصادي والارتقاء والتقدم الحضاري داخل البلد.[٣]

---

(١) خالد حمد الحمادي، زيد أحمد الخميري، آثر القيمة المضافة على الأداء الامني "مبادرة الثقافة الامنية نموذجاً"، (الشارقة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة،٢٠١٦م)،ص٦٠.
(٢) بن عنتر عبدالرحمن، إدارة الانتاج في المنشآت الخدمية و الصناعية: مدخل تحليلي، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،٢٠١٥م)، ص٢٥-٢٦.
(٣) اسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، (عمان: دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، ٢٠١٠م)، ص ٦٦.

هناك جملة من المتطلبات التي تؤثر في المشاريع، من أهمها: [١]

أ- حجم المشاريع فكل ما كان حجم العمل كبير كل ما كان التنظيم أكبر.

ب- عدد ونوع الخدمات التي يقدمها المشاريع.

ت- مدى أتساع الموقع أو المنطقة الجغرافية التي يغطيها المشاريع.

ث- ضرورة التحديد الواضح والدقيق لأهداف المشاريع.

ج- التعرف على القدرة المالية النظام الاقتصادي للجهة القائمة على المشاريع.

تُقسم المشاريع إلى ثلاث مشاريع أساسية، وهي كالآتي: [٢]

١.مشاريع الكفاءة التشغيلية: هي مشاريع تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، عن طريقها يتم زيادة الأعمال التي تقوم بها المؤسسة وتخفيض التكاليف، وأن معظم المشاريع الاستثمارية في تقنيات المعلومات التي تكون ضمن هذا التصنيف هي الأكثر فاعلية .

٢.مشاريع البرامج الاستثمارية: يُعنى بها المشاريع التي تهدف إلى تغيير الربحية أو التنافسية من خلال تطوير النوعية أو زيادة الربحية، ويُعاب على هذهِ المشاريع بأنها تتعرض لمخاطر كبيرة ينطلق ذلك من كونها تنشأ عنها تحولات أساسية وجذرية سواء كانت إيجابية أو سلبية في أداء المشاريع، وتشمل هذهِ المشاريع برامج التواصل وربط العملاء ومزودي المدخلات بنظم وبرامج معلومات مشتركة مما يؤدي إلى تعزيز وزيادة روابط العمل.

٣.مشاريع تحولات الأعمال: تهدف هذهِ المشاريع إلى تعديل استراتيجيات العمل ونقل المشروع من وضع تنافسي ضعيف وغير مرغوب فيه أو قطاع اقتصادي خامل إلى مشروع ناجح ذات أعمال متنامية، عن طريق تطوير العمليات والخدمات واعتماد التقنيات التكنولوجيا الحديثة وغيرها من الطرق التي تساهم بدورها في تقدم المشروع.

ثامناً: دور المشاريع في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد

توّلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة وواضحة خلال الفترة الحالية للمشاريع وتسليط الضوء على دورها في تعزيز التنمية، إذ أكدت تجارب دول العالم المتقدمة قدرة المشاريع على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، في حال توفير المناخ والتمويل اللازم، واصدار القوانين والتشريعات التي تعود بالفائدة على تنفيذ تلك المشاريع، لكونها تساهم في تحقيق التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. [٣]

حيث تعتبر المشاريع العصب الرئيس لمساهمته في التقليل من المشاكل الاقتصادية ومن أهمها البطالة والفقر عن طريق مساهمتها في توفير فرص العمل وزيادة دخل الأفراد، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق التوازن للتنمية الاقتصادية وتنوع الأنشطة الاقتصادية، ولهذا قامت الدول الصناعية المتقدمة في مساعدة تنفيذ المشاريع بشكل فعّال كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية ولهذا تكثر المشاريع التنموية في هذهِ الدول. [٤]

---

(١) نجم العزاوي، عبدالله حكمة، استراتيجيات و متطلبات إدارة البيئة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ٢٠١٨م)، ص٦٦.

(٢) منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، (القاهرة: المجموعة العربية للنشر و التدريب، ٢٠١٩م)، ص١٨٠.

(٣) علي سيد إسماعيل، الوجيز في المشروعات الصغيرة: من الفكرة.. حتى التنفيذ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي،٢٠٢٢م)، ص٤٣.

(٤) حسين آل غزوي، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،٢٠١٧م)، ص٤١-٤٣.

تاسعاً: مفهوم التنمية و تعريفاتها واهميتها

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم المهمة عالمياً في القرن العشرين، إذ يطلق على عملية تأسيس نظام اقتصادي وسياسي متماسك بـ (عملية التنمية)، ولقد برز هذا المفهوم بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد للدلالة على مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع معين، بهدف زيادة قدرة ذلك المجتمع على التطوير الذاتي المستمر لضمان التطوير في جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع، فضلاً عن زيادة الإستجابة لحاجات الأفراد والأعضاء الأساسية بشكل يضمن إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق ترشيد استغلال الموارد المتاحة وتحسين توزيع عوائد ذلك الاستغلال، ثم أنتقل بعدها مفهوم التنمية إلى حقل السياسة والحقول المعرفية لرفع مستوى الثقافة وتعزيز التفاعل الاجتماعي بين الأفراد لتحسين أوضاع المجتمع.[١]

وترى الباحثة أن التنمية هي عملية إدامة للقطاعات المتعددة باستخدام أمثل الطاقات والموارد بهدف زيادة المستوى المعيشي للأفراد وتحسين مستوى الرعاية الصحية والبنى التحتية ورفع معدلات التعليم.

تكتسب التنمية أهميتها المتزايدة نظراً للدور البارز والمهم الذي تلعبه في نمو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ إنها تعمل على تأمين الموارد المالية الإضافية للأفراد عن طريق توفير الخدمات والتسهيلات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وهي تمثل عصب الاقتصاد، وتعمل التنمية على حل المشكلات الاقتصادية فالأنفاق على السلع وتوفير الخدمات يؤدي إلى إرتفاع الإدخار وتنشيط المشاريع التنموية مما يتولد عنهُ إتساع نطاق العمل وتطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي الوصول إلى الاستقرار السياسي المنشود. [٢]

وتعمل التنمية بوصفها عملية متكاملة على إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في المجتمعات وعلى نطاق القطاعات المختلفة، لكونها تمثل أهمية حيوية وضرورية لكل من الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، إذ أنها تساعد في تحقيق الأمان والاستقرار في المجتمع بشكل يضمن استقامته، وتشكّل عامل مهم من عوامل تحقيق التواصل الإنساني وتقريب وجهات النظر للإرتقاء بالأفراد وزيادة وعي ومعارفهم عن الموضوعات والتطورات الحديثة لأن المجتمع لا يكتسب كيانه الحقيقي إلا أذا أرتبط مواطنيه بالوعي الجمعي وروح العمل الجماعي. [٣]

عاشرًا: الأساسيات الواجب توافرها في عملية التنمية

ولكي تتمكن عملية التنمية من ممارسة أنشطتها **فلابد من توافر الأساسيات الآتية:** [٤]

أ- **الكفاءة:** بمعنى جمع النتائج والمعلومات عن المشروع للمقارنة بين المدخلات والموارد المستهلكة في المشاريع التنموية والمخرجات التي تحققت، أي إنجاز الخطط بأقل جهد ووقت وتكلفة.

ب- **الفعالية:** هي إنجاز الأهداف الموضوعة وبأفضل النتائج الممكنة.

ت- **تحليل الإحتياجات التنموية:** تصميم برامج مخصصة للتعرف على حاجات الأفراد وتحليل متطلباتهم للعمل على تنفيذ مشاريع تنموية تغطي جميع جوانب النقص المتوفرة.

ث- **توافر الرغبة والقدرة لإنجاز المهام المطلوبة.**

---

(١) شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و علاقتها بالموارد البشرية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠م)، ص١٥-١٦.

(٢) أشرف الضباعين، إدارة الآثار و التراث وفقاً للمعايير العالمية، (عمان: دار ورد الأرنية للنشر و التوزيع، ٢٠٢٠م)، ص٤٢٩-٤٣٠.

(٣) فيصل محمود غرابيه، أبعاد التنمية الاجتماعية في ضوء التجربة الأردنية، (عمان: دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، ٢٠١٠م)، ص ٦٨.

(٤) دسوقي حسين عبدالجليل، الفاعل التنموي جدلية العلاقة بين التنمية و التربية و الثقافة، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ٢٠٢٤م)، ص١٤.

ج- تحديد الأسلوب المتبع وكمية الجهد والطاقة المبذولة خلال الفترة الزمنية المحددة.

إن عملية التنمية عملية مترابطة ومتداخلة تتفاعل فيها أبعاد عديدة، ومنها الآتي:

١.البعد الاقتصادي: إن عملية تنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية تعتمد على الموارد البشرية المؤهلة والتي يتم تدريبها لتتمكن من إنجاز كل المسؤوليات المكلّفة بها، وهذا يحقق تقدم الدولة ويوفر إحتياجات سُكانها، كما أن الموظف المؤهل تكون لديه فرص أكثر للعمل كمواطن منتج. (١)

ويتمثل ضعف البعد الاقتصادي في خسارة القوى القادرة على الإنتاج فمعنى ذلك إهدار للطاقات التي يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج وحرمان المجتمع من الإكتفاء الاقتصادي الذي يتحقق من إستهلاك السلع التي ينتجها الأفراد الذي أصبحوا متعطلين عن العمل، وأن تركيز الاستثمار في مناطق محددة يساعد على إجتذاب المهاجرين.(٢)

٢.البعد الاجتماعي: وتشمل تطوير قابليات الأفراد بوصفهم أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، والإنصاف والعدالة في توفير الفرص المتكافئة للأفراد، وإلغاء العوائق التي تحول دون الحصول على الفرص ومنها النوع الاجتماعي أو القومية أو الطبقة الاجتماعية، فضلاً عن توفير إحتياجات المواطنين والتمكن من المشاركة في صنع القرارات وتوسيع الحريات . (٣)

إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية يتمثل في تحقيق التمكين الاجتماعي والاستقرار لكافة الفئات داخل المجتمعات الإنسانية وذلك من خلال ترسيخ مبدأ المساواة وتعزيز التواصل الاجتماعي بين الأفراد والحفاظ على الهوية الحضارية الخاصة بكل مجتمع. (٤)

٣.البعد المؤسساتي: يركز البعد المؤسساتي على أهمية والحكومات و الأنظمة القانونية في رفع مستوى التنمية ودعمها، وتعد المؤسسات الفعّالة والمسؤولة ركيزة أساسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق الفردية وتطبيق القوانين عن طريق ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، ويؤكد هذا البعد على أهمية بناء مؤسسات وحكومات قوية ومرنة قادرة على تلبية إحتياجات المجتمع بفعالية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.(٥)

و يمثل المؤسسات العامة والإدارات التنفيذية للدولة التي عن طريقها تقوم الدولة بتحديد وتنفيذ سياستها التنموية في كافة المجالات، إذ أن تحقيق التنمية ورفع مستوى نوعية وجودة حياة الأفراد والتأمين على حقوقهم يتوقف على مدى نجاح مؤسسات الدولة في تنفيذ وظائفها ومهامها، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تقلل من إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وترفع كفاءتها في إستحداث مصادر الطاقة المتجددة. (٦)

---

(١) عبدالخالق، التنمية البشرية و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)، ص٢٥.

(٢) طارق عبدالرؤوف محمد عامر، اسباب وابعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، م٢٠١٩)، ص١٧.

(٣) عبدالكريم أحمد جميل، التنمية البشرية الحديثة، (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م)، ص٩-١٠.

(٤) مها صباح سلمان، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة. دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م)، ٦٨.

(5) Gary P.Ferraro and Elizabeth K.Briody،The Cultural Dimension of Global Business ،Eighth edition ،(London: RoutledgebTaylor& Francis Group publisher، 2017) ،P.57.

(٦) عدنان داود محمد عذاري، الستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية: استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات و تقديرها لدولتي تركيا و الباكستان١٩٩١-٢٠١٠، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٦م)، ص٣٧-٣٨.

٤.البعد البيئي: ويتمثل في حماية وترميم الموارد الطبيعية والبيئية، وذلك من خلال تطبيق التوازن بين التنمية والبيئة إذ يعتبر هذا البعد أساسي في عملية التنمية. (١)
يرتبط البُعد البيئي بدمج الأهداف البيئية ضمن سياسات الطاقة، إذ يشكل التلوث وإرتفاع الأسعار من أبرز جوانبه، ونظراً لتأثيرات إنتاج ونقل وحرق الوقود على الصحة والاقتصاد، عمدت العديد من الدول إلى تضمين الأبعاد البيئية في سياستها، ويعد تحسين كفاءة إنتاج الطاقة وإستهلاكها وتطوير بدائل مستدامة أمراً جوهرياً، كما وأصبحت قضايا البنى التحتية واستخدام التكنولوجيا قضايا محورية في سلسلة حماية إمدادات الطاقة.(٢)

المبحث الثالث: اتجاهات الجمهور العراقي إزاء الأداء الحكومي للمشاريع التنموية

تمثل اتجاهات الجمهور أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم فاعلية السياسات الحكومية ومدى استجابتها لتطلعات المواطنين، لاسيما في سياق المشاريع التنموية التي تُعد حجر الأساس في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة. إذ تعكس هذه الاتجاهات مستوى رضا الجمهور أو استيائه من الأداء الحكومي، وتُسهم في تكوين صورة ذهنية قد تؤثر على شرعية النظام السياسي وثقة المواطنين بمؤسساته.

وانطلاقاً من أهمية هذا الجانب، سعت هذه الدراسة إلى استقصاء اتجاهات الجمهور العراقي إزاء الأداء الحكومي في تنفيذ المشاريع التنموية، بالتركيز على التباين في هذه الاتجاهات تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. ومن هذا المنطلق، تم تحديد مجتمع البحث ليشمل جميع المواطنين العراقيين المقيمين داخل حدود جمهورية العراق، إلا أن نطاق الدراسة تم تقنينه ليقتصر على سكان مدينة بغداد باعتبارها العاصمة الإدارية والسياسية ومركزاً متنوعاً اجتماعياً واقتصادياً.

وقد اعتمدت الباحثة في تصميم عيّنة الدراسة على الأسلوب العشوائي الطبقي غير المتساوي، لضمان تمثيل مناسب لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في جانبي بغداد، الكرخ والرصافة. بلغ حجم العينة (٤٦٩) مفحوصاً، توزعت بواقع (١٩٨) مفحوصاً في جانب الكرخ من منطقتي حي الجامعة والبياع، و(٢٧١) مفحوصاً في جانب الرصافة من منطقتي شارع فلسطين ومدينة الصدر، وذلك بما يتناسب مع نسب السكان البالغين في كل جانب، ومع مراعاة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين هذه المناطق.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل وتفسير هذه الاتجاهات، واستكشاف العوامل المؤثرة فيها، وصولاً إلى تقديم رؤية علمية تسهم في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي بما يلبّي طموحات المواطنين ويعزز من ثقتهم بمشاريع الدولة التنموية.

---

(١) منال عشري، تكنولوجيا المعلومات و رأس المال البشري: رؤية للتنمية المستدامة٢٠٣٠، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٣م)، ص ٨٠.

(2) Adil Duyan ، Analyzing Different Dimensions and New Threats in Defence against Terrorism، (Amsterdam: Ios Press BV Publisher ،2012) ،P.111-113.

أولاً: البيانات الديموغرافية(بيانات العينة)

١. الجنس

يعرض الجدول (١) الخلاصة التحليلية لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس كما ورد في بيانات الاستبيان المُطبق على العينة، وقد تم تصنيف المشاركين إلى فئتين: "ذكور" و"إناث" مع بيان تكرار كل فئة والنسبة المئوية التي تمثلها من إجمالي العينة إضافة إلى ترتيبها حسب حجم التكرار، وكما يأتي:

جدول (١) يوضح التوزيع الاجتماعي لأفراد العينة حسب الجنس

ت	الجنس	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	انثى	٢٤٨	%٥٢.٩	الأولى
٢	ذكر	٢٢١	%٤٧.١	الثانية
	المجموع	٤٦٩	%١٠٠	

٢. توزيع أفراد العينة حسب العمر

يعرض الجدول (٢) الخلاصة التحليلية للفئات الفرعية المدرجة ضمن فئة "توزيع أفراد العينة حسب العمر" كما وردت في بيانات الاستبيان المُطبق على العينة، وقد تم تصنيف هذه الفئة إلى خمس فئات عمرية فرعية إذ مُنحت كل فئة ترتيباً استناداً إلى تكرارها والنسبة المئوية التي تمثلها من إجمالي العينة، وكما يأتي:

جدول (٢) يوضح التوزيع الاجتماعي لأفراد العينة حسب العمر

ت	العمر	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	من ٢٨ الى ٣٧	١٤٢	٪٣٠,٣	الأولى
٢	من ٣٨ الى ٤٧	١١٧	٪٢٤,٩	الثالثة
٣	من ١٨ الى ٢٧	١٠٤	٪٢٢,٢	الثانية
٤	من ٤٨ الى ٥٧	٧٠	٪١٤,٩	الرابعة
٥	٥٨ فأكثر	٣٦	٪٧,٧	الخامسة
	المجموع	٤٦٩	%١٠٠	

تُظهر النتائج أن الفئة العمرية "من ٢٨ إلى ٣٧ عاماً" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الترتيب إذ بلغت (١٤٢) فرداً أي ما نسبته (٣٠.٣%) من إجمالي العينة، تلتها فئة "من ٣٨ إلى ٤٧ عاماً" في المرتبة الثانية بـ(١١٧) فرداً وبنسبة (٢٤.٩%)، ثم فئة "من ١٨ إلى ٢٧ عاماً" في المرتبة الثالثة بـ(١٠٤) فرداً بنسبة (٢٢.٢%)، أما فئة "من ٤٨ إلى ٥٧ عاماً" فقد جاءت في المرتبة الرابعة بعدد (٧٠) فرداً بنسبة (١٤.٩%) وأخيراً فئة "٥٨ عاماً فأكثر" جاءت في المرتبة الخامسة بـ(٣٦) فرداً فقط أي ما يعادل (٧.٧%) من إجمالي العينة.

٣. توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

يعرض الجدول (٣) الخلاصة التحليلية لتوزيع أفراد العينة بحسب التحصيل الدراسي كما ورد في بيانات الاستبيان المُطبق على العينة، وقد تم تصنيف التحصيل العلمي إلى تسع فئات فرعية تتراوح بين مستوى "يقرأ ويكتب" وحتى "دكتوراه" إذ مُنحت كل فئة ترتيباً استناداً إلى تكرارها والنسبة المئوية التي تمثلها من إجمالي العينة، وكما يأتي:

جدول (٣) يوضح التوزيع الاجتماعي لأفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	بكالوريوس	١٦٨	٣٥,٨٪	الأولى
٢	دبلوم	٩٨	٢٠,٩٪	الثانية
٣	ماجستير	٥١	١٠,٩٪	الثالثة
٤	دكتوراه	١١	٢,٣٪	الرابعة
٥	دبلوم عالي	٣١	٦,٦٪	الخامسة
٦	متوسط	٤٥	٩,٦٪	السادسة
٧	ثانوي	٣٣	٧,٠٪	السابعة
٨	ابتدائي	٢٣	٤,٩٪	الثامنة
٩	يقرأ ويكتب	٩	١,٩٪	التاسعة
	المجموع	٤٦٩	١٠٠%	-

تُظهر النتائج أن فئة "بكالوريوس" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الترتيب إذ بلغ عدد أفرادها (١٦٨) شخصاً وهوما يمثل (٣٥.٨%) من إجمالي العينة، تلتها فئة "دبلوم" في المرتبة الثانية بـ(٩٨) فرداً بنسبة (٢٠.٩%) من مجموع الفئات، ثم فئة "ماجستير" في المرتبة الثالثة بـ(٥١) فرداً بنسبة (١٠.٩%).

أما فئة "دكتوراه" في المرتبة الرابعة بـ(١١) فرداً بنسبة (٢.٣%)، تلتها فئة "دبلوم عالي" في المرتبة الخامسة بـ(٣١) فرداً أي بنسبة (٦.٦%).

وفي المراتب الأدنى جاءت فئة "متوسط" في المرتبة السادسة بـ(٤٥) فرداً بنسبة (٩.٦%)، تليها فئة "ثانوي" في المرتبة السابعة بـ(٣٣) فرداً بنسبة (٧.٠%)، ثم فئة "ابتدائي" في المرتبة الثامنة بـ(٢٣) فرداً بنسبة (٤.٩%)، وأخيراً فئة "يقرأ ويكتب" في المرتبة التاسعة والأخيرة بـ(٩) أفراد فقط وهوما يمثل (١.٩%) من إجمالي العينة.

٤. توزيع أفراد العينة حسب المهنة

يعرض الجدول (٤) التوزيع التحليلي لأفراد العينة بحسب فئة "المهنة" كما وردت في بيانات الاستبيان المُطبق على العينة، وقد تم تصنيف المشاركين إلى ست فئات مهنية تشمل الطلبة، الموظفين، العاملين في المهن الحرة وغيرهم إذ مُنحت كل فئة ترتيباً استناداً إلى تكرارها والنسبة المئوية التي تمثلها من إجمالي العينة، وكما يأتي:

جدول (٤) يوضح التوزيع الاجتماعي لأفراد العينة حسب المهنة

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	موظف	١٦٣	٣٤,٧٦٪	الأولى
٢	طالب	٩٢	١٩,٦٢٪	الثانية
٣	كاسب	٨٩	١٨,٩٧٪	الثالثة
٤	عمل حر	٧٣	١٥,٥٦٪	الرابعة
٥	ربة منزل	٤٠	٨,٥٣٪	الخامسة
٦	لا اعمل	١٢	٢,٥٦٪	السادسة
	المجموع	٤٦٩	١٠٠٪	

تُظهر النتائج أن فئة "موظف" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الترتيب إذ بلغ عدد أفرادها (١٦٣) فرداً وهوما يُمثِّل (٣٤,٧٦ ٪) من إجمالي العيّنة، تلتها فئة "طالب" في المرتبة

الثانية بـ (٩٢) فرداً وبواقع (١٩,٦٢ ٪) ثم فئة "كاسب" في المرتبة الثالثة بـ (٨٩) فرداً وبنسبة (١٨,٩٧ ٪).

أما فئة "عمل حر" فقد جاءت في المرتبة الرابعة بـ (٧٣) فرداً تُشكِّل (١٥,٥٦ ٪) تلتها فئة "ربة منزل" في المرتبة الخامسة بـ (٤٠) فرداً أي (٨,٥٣ ٪) وأخيراً جاءت فئة "لا أعمل" في المرتبة السادسة والأخيرة بـ (١٢) فرداً فقط وهوما يمثّل (٢,٥٦ ٪) من إجمالي أفراد العيّنة. وكما موضح في الشك ()

٥. توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

يعرض الجدول (٥) الخلاصة التحليلية لتوزيع أفراد العينة بحسب الدخل الشهري كما ورد في بيانات الاستبيان المُطبق على العينة، وقد تم تصنيف المشاركين إلى ثلاث فئات دخل رئيسية تُظهر تكرار كل فئة والنسبة المئوية التي تمثلها من إجمالي العينة إلى جانب ترتيبها، وكما يأتي:

جدول (٥) يوضح التوزيع الاجتماعي لأفراد العينة حسب الدخل الشهري

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	من ٥٠٠ الف إلى مليون دينار	٣١٧	٦٧,٥٨٪	الأولى
٢	اقل من ٥٠٠ الف دينار	٨٧	١٦.٢%	الثانية
٣	أكثر من مليون دينار	٦٥	١٣,٨٦٪	الثالثة
	المجموع	٤٦٩	١٠٠%	-

تُظهر النتائج أن فئة الدخل "من ٥٠٠ ألف إلى مليون دينار" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الترتيب إذ بلغ عدد أفرادها (٣١٧) شخصاً وهوما يُمثّل (٦٧.٥٨%) من إجمالي العينة، تلتها فئة "أقل من ٥٠٠ ألف دينار" في المرتبة الثانية بـ(٨٧) فرداً وبنسبة (١٦.٢٠%)، في حين جاءت فئة "أكثر من مليون دينار" في المرتبة الثالثة بـ(٦٥) فرداً أي ما يعادل (١٣.٨٦%) من مجموع العينة.

ثانياً: طبيعة المشاريع التنموية الحكومية

١. أنواع المشاريع التنموية التي لاحظ أفراد العينة تنفيذها خلال السنوات الأخيرة

يعرض الجدول (٦) الخلاصة التحليلية لأنواع المشاريع التنموية التي لاحظ أفراد العينة تنفيذها خلال السنوات الأخيرة وفقاً لما ورد في إجاباتهم على الاستبيان، وقد أُتيحت للمشاركين إمكانية اختيار أكثر من نوع من المشاريع وتم تصنيف الإجابات إلى أربع فئات رئيسية مع توضيح تكرار كل فئة ونسبتها من مجموع الإجابات إضافة إلى ترتيبها حسب الأهمية المدركة، وكما يأتي:

جدول (٦) يوضح انواع المشاريع التنموية التي لاحظ أفراد العينة تنفيذها خلال السنوات الأخيرة

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	مشاريع الخدمات الصحية والبيئية	٢٣٥	٣٧,٩٠٪	الأولى
٢	مشاريع التربية والتعليم	١٧٥	٢٨,٢٢٪	الثانية
٣	مشاريع اقتصادية	١١٢	١٨,٠٦٪	الثالثة
٤	مشاريع الطاقة	٩٨	١٥,٨١٪	الرابعة
	المجموع	٦٢٠	١٠٠%	-

تُظهر النتائج أن فئة "مشاريع الخدمات الصحية والبيئية" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٣٧.٩٠%) من إجمالي المشاريع في التي تم اختيارها وبعدد تكرار بلغ (٢٣٥)، تلتها فئة "مشاريع التربية والتعليم" في المرتبة الثانية بنسبة (٢٨.٢٢%) وبعدد تكرار (١٧٥).

أما فئة "المشاريع الاقتصادية" فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (١٨.٠٦%) وبعدد تكرار (١١٢) في حين احتلت فئة "مشاريع الطاقة" المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (١٥.٨١%) وبعدد تكرار (٩٨)،

٢. أهداف المشاريع التنموية الحكومية كما حدّدها أفراد العينة

يعرض الجدول (٧) التحليل الإجمالي لأبرز الأهداف التي حدّدها أفراد العينة للمشاريع التنموية الحكومية كما ورد في استجاباتهم على فقرات الاستبيان وقد أُتيح للمشاركين اختيار أكثر من بديل، وتم تصنيف الأهداف إلى تسع فئات رئيسية مع بيان تكرار كل فئة ونسبتها من مجموع الإجابات إضافة إلى ترتيبها حسب الأهمية من وجهة نظر العينة، وكما يأتي:

جدول (٧) يوضح أهداف المشاريع التنموية الحكومية كما حدّدها أفراد العينة

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	**تعزيز البنى التحتية**	**٢٤٥**	**٢٢,٦٧٪**	**الأولى**
٢	**تمكين الشباب والمرأة**	**١٥٣**	**١٤,١٥٪**	**الثانية**
٣	**مكافحة البطالة**	**١٤٥**	**١٣,٤١٪**	**الثالثة**
٤	**تحسين مستوى المعيشة**	**١٣٢**	**١٢,٢٢٪**	**الرابعة**
٥	**تحقيق التنمية المستدامة**	**١٢١**	**١١,١٩٪**	**الخامسة**
٦	**تحسين الخدمات الصحية**	**٨٩**	**٨,٢٣٪**	**السادسة**
٧	**تحسين التعليم والتدريب**	**٨٤**	**٧,٧٧٪**	**السابعة**
٨	**تعزيز المسؤولية المجتمعية**	**٥٨**	**٥,٣٦٪**	**الثامنة**
٩	**حماية البيئة**	**٥٤**	**٤,٩٩٪**	**التاسعة**
	المجموع	**١٠٨١**	**١٠٠%**	**-**

تُظهر النتائج أن فئة "تعزيز البنى التحتية" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٢٢.٦٧%) وبعدد تكرار بلغ (٢٤٥)، تلتها فئة "تمكين الشباب والمرأة" في المرتبة الثانية بنسبة (١٤.١٥%) وبعدد تكرار (١٥٣)، ثم فئة "مكافحة البطالة" في المرتبة الثالثة بنسبة (١٣.٤١%) وبعدد تكرار (١٤٥)، في المرتبة الرابعة جاءت فئة "تحسين مستوى المعيشة" بنسبة (١٢.٢٢%) وبعدد تكرار (١٣٢)، تليها فئة "تحقيق التنمية المستدامة" بنسبة (١١.١٩%) وبعدد تكرار (١٢١)، أما فئة "تحسين الخدمات الصحية" فقد سجلت نسبة (٨.٢٣%) وبعدد تكرار (٨٩)، تليها فئة "تحسين التعليم والتدريب" بنسبة (٧.٧٧%) وبعدد تكرار (٨٤)، ثم فئة "تعزيز المسؤولية المجتمعية" بنسبة (٥.٣٦%) وبعدد تكرار (٥٨) وأخيراً جاءت فئة "حماية البيئة" في المرتبة التاسعة بنسبة (٤.٩٩%) وبعدد تكرار (٥٤).

٣. مدى ملاءمة المشاريع التنموية الحكومية لاحتياجات مناطق أفراد العينة

يعرض الجدول (٨) الخلاصة التحليلية لتقيم أفراد العينة لمدى ملاءمة المشاريع التنموية الحكومية لاحتياجات مناطقهم كما ورد في إجابات الاستبيان وقد تم تصنيف الإجابات إلى ثلاث فئات رئيسية تُوضح درجة التوافق بين هذه المشاريع والحاجات المحلية من وجهة نظر المستجيبين مع بيان التكرار والنسبة المئوية لكل فئة إضافة إلى ترتيبها حسب حجم التمثيل وكما يأتي:

جدول (٨) يوضح مدى ملاءمة المشاريع التنموية الحكومية لاحتياجات مناطق أفراد العينة

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	مناسبة إلى حد ما	٢٧٩	٪٥٩,٤٩	الأولى
٢	غير مناسبة	٩٩	٪٢١,١١	الثانية
٣	مناسبة جداً	٩١	٪١٩,٤٠	الثالثة
	المجموع	٤٦٩	٪١٠٠	-

تُظهر النتائج أن فئة "مناسبة إلى حد ما" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٥٩.٤٩%) من اجمال الفئات وبعدد تكرار بلغ (٢٧٩)، تلتها فئة "غير مناسبة" في المرتبة الثانية بنسبة (٢١.١١%) وبعدد تكرار (٩٩)، في حين جاءت فئة "مناسبة جداً" في المرتبة الثالثة بنسبة (١٩.٤٠%) وبعدد تكرار (٩١).

٤. مدى ملاءمة المشاريع التنموية الحكومية لاحتياجات مناطق أفراد العينة

يعرض الجدول (٩) الخلاصة التحليلية لتقيم أفراد العينة لمدى ملاءمة المشاريع التنموية الحكومية لاحتياجات مناطقهم كما ورد في إجابات الاستبيان وقد تم تصنيف الإجابات إلى ثلاث فئات رئيسية تُوضح درجة التوافق بين هذه المشاريع والحاجات المحلية من وجهة نظر المستجيبين مع بيان التكرار والنسبة المئوية لكل فئة إضافة إلى ترتيبها حسب حجم التمثيل وكما يأتي:

جدول (٩) يوضح مدى ملاءمة المشاريع التنموية الحكومية لاحتياجات مناطق أفراد العينة

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
٤	مناسبة إلى حد ما	٢٧٩	٪٥٩,٤٩	الأولى
٥	غير مناسبة	٩٩	٪٢١,١١	الثانية
٦	مناسبة جداً	٩١	٪١٩,٤٠	الثالثة
	المجموع	٤٦٩	٪١٠٠	-

تُظهر النتائج أن فئة "مناسبة إلى حد ما" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٥٩.٤٩%) من اجمال الفئات وبعدد تكرار بلغ (٢٧٩)، تلتها فئة "غير مناسبة" في المرتبة الثانية بنسبة (٢١.١١%) وبعدد تكرار (٩٩)، في حين جاءت فئة "مناسبة جداً" في المرتبة الثالثة بنسبة (١٩.٤٠%) وبعدد تكرار (٩١).

ثالثاً: وسائل الاتصال التي تسهم في تشكيل الاتجاهات

١. وسائل الاتصال المعتمدة في معرفة أخبار المشاريع التنموية الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة

يعرض الجدول (١٠) الخلاصة التحليلية لأهم وسائل الاتصال التي اعتمد عليها أفراد العينة في معرفة أخبار المشاريع التنموية الحكومية كما وردت في بيانات الاستبيان وقد أُتيح للمشاركين اختيار أكثر من وسيلة إعلامية أو رقمية إذ تم تصنيف الإجابات إلى خمس فئات رئيسية مع بيان تكرار كل فئة والنسبة المئوية التي تمثلها من مجموع المشاركين فضلاً عن ترتيبها بحسب الأهمية المدركة، وكما يأتي:

جدول (١٠) يوضح وسائل الاتصال المعتمدة في معرفة أخبار المشاريع التنموية الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	مواقع التواصل الاجتماعي	٣٩٥	٥٤,٧١٪	الأولى
٢	وسائل الإعلام الرسمية	١٥٤	٢١,٣٣٪	الثانية
٣	مواقع الكترونية	١٣٨	١٩,١١٪	الثالثة
٤	منصات رقمية	٢٣	٣,١٨٪	الرابعة
٥	أخرى	١٢	١,٦٣٪	الخامسة
	المجموع	٧٢٢	١٠٠٪	-

تُظهر النتائج أن فئة "مواقع التواصل الاجتماعي" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٥٤.٧١%) وبعدد تكرار بلغ (٣٩٥)، تلتها فئة "وسائل الإعلام الرسمية" في المرتبة الثانية بنسبة (٢١.٣٣%) وبعدد تكرار (١٥٤)، ثم فئة "المواقع الإلكترونية" في المرتبة الثالثة بنسبة (١٩.١١%) وبعدد تكرار (١٣٨)، أما فئة "المنصات الرقمية" فجاءت في المرتبة الرابعة بنسبة (٣.١٨%) وبعدد تكرار (٢٣)، في حين احتلت فئة "أخرى" المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (١.٦٣%) وبعدد تكرار (١٢).

٢. **تقييم فاعلية استخدام الحكومة لوسائل الاتصال في توضيح المخططات التنموية من وجهة نظر أفراد العينة**

يعرض الجدول (١١) تقييم أفراد العينة لمدى فاعلية استخدام الحكومة لوسائل الاتصال في توضيح مخططاتها التنموية، وقد تم تصنيف إجابات المشاركين إلى ثلاث فئات رئيسية تعكس تكرار استخدام الوسائل الاتصالية الحكومية من وجهة نظر الجمهور مع بيان التكرار والنسبة المئوية وترتيب كل فئة وفقاً لحجم تمثيلها في العينة وكما يأتي:

جدول (١١) يوضح تقييم فاعلية استخدام الحكومة لوسائل الاتصال في توضيح المخططات التنموية من وجهة نظر أفراد العينة

ت	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	أحياناً	٢٨٧	٦١,١٩٪	الأولى
٢	دائماً	١٠٨	٢٣,٠٢٪	الثانية
٣	نادراً	٧٤	١٥,٧٨٪	الثالثة
	المجموع	٤٦٩	١٠٠%	

تُظهر النتائج أن فئة "أحياناً" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٦١.١٩%) وبعدد تكرار بلغ (٢٨٧)، تلتها فئة "دائماً" في المرتبة الثانية بنسبة (٢٣.٠٢%) وبعدد تكرار (١٠٨)، في حين جاءت فئة "نادراً" في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥.٧٨%) وبعدد تكرار (٧٤).

رابعاً: الأداء الحكومي في المجال الصحي

يعرض الجدول (١٢) الخلاصة التحليلية لاستجابات أفراد العينة حول محور "الأداء الحكومي في المجال الصحي" وقد استند التحليل إلى عدد من الفقرات التي تقيس فاعلية السياسات والإجراءات الصحية الحكومية، تم تحليل الإجابات باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي إذ أُعطيت كل استجابة درجة محددة (دائماً = ٣، أحياناً = ٢، نادراً = ١) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، وكما يأتي:

جدول (١٢) يوضح الخلاصة استجابات العينة حول الأداء الحكومي في المجال الصحي

ت	دور التحول الرقمي	دائماً	أحياناً	نادراً	متوسط حسابي	إنحراف معياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة
١	تهتم الحكومة بإطلاق حملات توعوية حول الأمراض وسبل الوقاية منها؟	١٥٧	٢٣٤	٧٨	٢,١٧	٠,٦٩	٧٢,٢٨٪	الحياد
٢	تعمل الحكومة على تحديث المعدات والأجهزة الطبية في المستشفيات الحكومية؟	١٣٦	١٧٦	١٥٧	١,٩٥	٠,٧٩	٦٥,١٧٪	الحياد
٣	توفر الحكومة تمويلاً كافياً لتطوير البنية التحتية للمؤسسات الصحية؟	٥٣	١٨١	٢٣٥	١,٦١	٠,٦٨	٥٣,٧٣٪	الرفض
٤	تتابع الجهات الحكومية مدى التزام الكوادر الطبية بتقديم خدمات بجودة عالية؟	١١٥	١٣٠	٢٢٤	١,٧٧	٠,٨٢	٥٨,٩٢٪	الحياد
٥	تحرص الحكومة على تدريب الكوادر الطبية وتأهيلها بشكل مستمر؟	١٢٢	١٦١	١٨٦	١,٨٦	٠,٨٠	٦٢,١٢٪	الحياد
٦	تهتم الحكومة بدعم الأنشطة المتعلقة بالأداء الحكومي في المستشفيات؟	١١٣	٢٢٥	١٣١	١,٩٦	٠,٧٢	٦٥,٣٩٪	الحياد
٧	للحكومة أداء واضح في تحسين خدمات القطاع الصحي؟	٩٠	٢٣١	١٤٨	١,٨٨	٠,٧٠	٦٢,٥٤٪	الحياد
٨	تستجيب الحكومة لملاحظات المواطنين حول خدمات القطاع الصحي؟	٨٤	١١٢	٢٧٣	١,٦٠	٠,٧٧	٥٣,٢٣٪	الرفض

يتضح من النتائج أعلاه وجود نمطاً شبه متجانس من الحياد النقدي لدى الجمهور إزاء معظم أوجه الأداء الصحي الحكومي مع رفضٍ واضح لبندي تمويل البنية التحتية والاستجابة لشكاوى المرضى ويَعكس هذا التقييم إدراكاً لتحسيناتٍ انتقائية (حملات التوعية، رقمنة جزئية، تحديث محدود للأجهزة) مقابل فجوةٍ تمويلية هيكلية وضعفٍ في حوكمة التغذية الراجعة.

كما ان الانحرافات المعيارية المتوسطة تشير إلى تباينٍ مكاني في جودة الخدمة ما يضعف أثر المبادرات المركزية ويُبقي المتوسط الحسابي في منطقة الحياد ويُعزَّز هذا الاستنتاج بما تخلص إليه أدبيّات الحوكمة الصحيّة إذ يبيّن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول حوكمة سلامة المرضى أنَّ النموذج الأمثل "ليس في تصميمٍ واحد مُعيَّن بل في تكامل وظائف الرقابة مع ترتيبات التمويل الصحي بحيث تُوجَّه الاستثماراتُ نحو الوقاية وتحسين الجودة في آنٍ واحد"[١] وعليه فإنّ اتساقَ التمويل مع أنظمة الإشراف والشفافية يُعدّ شرطاً أساسيّاً لانتقال انطباع الجمهور من الحياد أو الرفض إلى القبول.

خامساً: الأداء الحكومي في مجال الطاقة

يعرض الجدول (١٣) الخلاصة التحليلية لاستجابات أفراد العينة حول محور "الأداء الحكومي في مجال الطاقة"، وقد استند التحليل إلى عدد من الفقرات التي تقيس جهود الحكومة في تطوير قطاع الكهرباء، ومحاربة الفساد، وتحقيق الشفافية والرضا العام. تم تحليل الإجابات

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، «حوكمة سلامة المرضى: تعزيز الأنظمة الصحية عبر القيادة والمساءلة»، باريس: OECD، ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع، ٢٠ تمّوز ٢٠٢٥.
https://www.oecd.org/health/patient-safety-report-2023.pdf

باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي إذ أُعطيت كل استجابة درجة محددة (دائماً = ٣، أحياناً = ٢، نادراً = ١) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية وكما يأتي:

جدول (١٣) يوضح خلاصة استجابات العينة حول الأداء الحكومي في مجال الطاقة

ت	دور التحول الرقمي	دائماً	أحيا ناً	نادراً	متوسط حسابي	إنحراف معياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة
١	تعمل الحكومة بشكل جاد لتطوير قطاع الكهرباء؟	٧٨	١٥٦	٢٣٥	١,٦٧	٠,٧٥	٥٥,٥١٪	الرفض
٢	تبذل الحكومة جهوداً فعلية للحد من الفساد في قطاع الكهرباء؟	٣٩	١٧٦	٢٥٤	١,٥٤	٠,٦٤	٥١,٣٩٪	الرفض
٣	تمتلك الحكومة خططاً واضحة طويلة الأمد لمعالجة أزمة الطاقة؟	٥٧	٢٤٢	١٧٠	١,٧٦	٠,٦٥	٥٨,٦٤٪	الحياد
٤	تنفذ الحكومة حملات توعوية حول ترشيد استهلاك الطاقة بشكل منتظم؟	١٠٨	١٤٤	٢١٧	١,٧٧	٠,٨٠	٥٨,٩٢٪	الحياد
٥	يلتزم المواطنون بالإرشادات الحكومية المتعلقة باستخدام الطاقة؟	٤٧	١٤١	٢٨١	١,٥٠	٠,٦٧	٥٠,٠٤٪	الرفض
٦	تتابع الحكومة أداء شركات توزيع الكهرباء وتقيّم جودة خدماتها؟	٩٤	١٤١	٢٣٤	١,٧٠	٠,٧٨	٥٦,٧٢٪	الحياد
٧	تحرص الحكومة على تحقيق حالة الرضا من خلال حل أزمة الكهرباء بشكل جذري؟	٢١	٢١٣	٢٣٥	١,٥٤	٠,٥٨	٥١,٤٦٪	الرفض
٨	توفر الحكومة معلومات شفافة حول مشاريع الطاقة؟	٨٩	١١٢	٢٦٨	١,٦٢	٠,٧٨	٥٣,٩٤٪	الرفض

تُظهر النتائج أن العينة اتجهت نحو الرفض في الفقرة الأولى "تعمل الحكومة بشكل جاد لتطوير قطاع الكهرباء؟" إذ بلغت الأهمية النسبية (٥٥.٥١%) بمتوسط حسابي (١.٦٧)، وانحراف معياري (٠.٧٥).

كما اتجهت العينة نحو الرفض في الفقرة الثانية "تبذل الحكومة جهوداً فعلية للحد من الفساد في قطاع الكهرباء؟" بأهمية نسبية (٥١.٣٩%) ومتوسط حسابي (١.٥٤) وانحراف معياري (٠.٦٤).

أما الفقرة الثالثة "تمتلك الحكومة خططاً واضحة طويلة الأمد لمعالجة أزمة الطاقة؟" فقد أظهرت النتائج أن اتجاه العينة كان نحو الحياد بأهمية نسبية بلغت (٥٨.٦٤%) بمتوسط حسابي (١.٧٦) وانحراف معياري (٠.٦٥) وفي الفقرة الرابعة "تنفذ الحكومة حملات توعوية حول ترشيد استهلاك الطاقة بشكل منتظم؟" اتجهت العينة نحو الحياد ايضاً بأهمية نسبية (٥٨.٩٢%) ومتوسط حسابي (١.٧٧) وانحراف معياري (٠.٨٠).

أما الفقرة الخامسة "يلتزم المواطنون بالإرشادات الحكومية المتعلقة باستخدام الطاقة؟" فقد أظهرت النتائج اتجاهاً نحو الرفض، بأهمية نسبية (٥٠.٠٤%) ومتوسط حسابي (١.٥٠) وانحراف معياري (٠.٦٧) وفي الفقرة السادسة "تتابع الحكومة أداء شركات توزيع الكهرباء وتقيّم جودة خدماتها؟" اتجهت العينة نحو الحياد، بأهمية نسبية (٥٦.٧٢%) ومتوسط حسابي (١.٧٠) وانحراف معياري (٠.٧٨).

أما الفقرة السابعة "تحرص الحكومة على تحقيق حالة الرضا من خلال حل أزمة الكهرباء بشكل جذري؟" فقد أظهرت اتجاه العينة نحو الرفض بأهمية نسبية (٥١.٤٦%) بمتوسط حسابي (١.٥٤) وانحراف معياري (٠.٥٨) وفي الفقرة الثامنة "توفر الحكومة معلومات شفافة

حول مشاريع الطاقة؟" أظهرت العينة اتجاهاً نحو الرفض بأهمية نسبية (٥٣.٩٤%) بمتوسط حسابي (١.٦٢) وانحراف معياري (٠.٧٨).

سادساً: الأداء الحكومي في مجال الخدمات والبيئة

يعرض الجدول (١٤) الخلاصة التحليلية لاستجابات أفراد العينة حول محور "الأداء الحكومي في مجال الخدمات والبيئة" وقد استند التحليل إلى عدد من الفقرات التي تقيس جهود الحكومة في تحسين البنية التحتية البيئية، وتقديم خدمات النظافة ومعالجة التلوث ومتابعة الشكاوى البيئية، تم تحليل الإجابات باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي إذ أُعطيت كل استجابة درجة محددة (دائماً = ٣، أحياناً = ٢، نادراً = ١) باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية، وكما يأتي:

جدول (١٤) يوضح خلاصة استجابات العينة حول الأداء الحكومي في مجال الخدمات والبيئة

ت	دور التحول الرقمي	دائماً	أحيا ناً	نادراً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة
١	تعمل الحكومة على تحسين خدمات النظافة العامة في المناطق السكنية؟	٨٦	٢٥٩	١٢٤	١,٩١	٠,٦٦	٦٣,٩٧٪	الحياد
٢	توفر الحكومة بنى تحتية ملائمة لمعالجة النفايات والتقليل من التلوث البيئي؟	١٣٩	١٩٠	١٤٠	١,٩٩	٠,٧٧	٦٦,٦٠٪	الحياد
٣	تضع الحكومة خططاً واضحة ومستدامة للحفاظ على البيئة في المناطق الحضرية والريفية؟	٦٩	٢٢٦	١٧٤	١,٧٧	٠,٦٨	٥٩,٢٠٪	الحياد
٤	تراقب الجهات الحكومية التزام الشركات والمؤسسات بالمعايير البيئية؟	٥٧	١٩٩	٢١٣	١,٦٦	٠,٦٨	٥٥,٥٨٪	الرفض
٥	تنفذ الحكومة حملات بيئية ميدانية بشكل دوري للتقليل من التلوث؟	٣٤	٣١٣	١٢٢	١,٨١	٠,٥٥	٦٠,٤١٪	الحياد
٦	تتابع الحكومة شكاوى المواطنين المتعلقة بسوء الخدمات أوالتلوث البيئي؟	٣١	٢٩٧	١٤١	١,٧٦	٠,٥٦	٥٨,٨٥٪	الحياد
٧	تهتم الحكومة بإجراء تحسين مستمر في الخدمات البيئية؟	٤٤	٢٣٤	١٩١	١,٦٨	٠,٦٣	٥٦,٢٢٪	الرفض
٨	يؤثر تلكؤ الأداء الحكومي في مجال الخدمات البيئية بشكل سلبي على المواطنين؟	٢٦١	١٠٤	١٠٤	٢,٣٣	٠,٨٢	٧٧,٨٣٪	الموافقة

تكشف النتائج عن حيادٍ سائد حيال معظم بنود الخدمات البيئيّة ما يوحي بأن المواطنين يلمسون جهوداً متفرّقة لتحسين النظافة ومعالجة النفايات لكنهم لا يرونها كافية أو منتظمة وهذا ما يتسق مع بيانات دوليّة حديثة تُبيّن تفاقُم مشكلة التلوّث في بغداد إذ صنّف تقرير جودة الهواء العالمي لعام ٢٠٢٤ (IQAir) مدينة بغداد بوصفها الأكثر تلوّثاً في العراق بمتوسّط تركيز (PM2.5) بلغ ١١٣ ميكروغرام/م^3، أي ما يزيد على الحدّ الإرشادي لمنظمة الصحّة العالمية بأكثر من اثنَي عشر ضعفاً[١] غير أنّ الرفض الموجَّه إلى بندَي الرقابة على التزام الشركات وتحسين الخدمات المستمر يعكس شعوراً بأن أدوات الإنفاذ والمتابعة المؤسسيّة ما تزال دون

(١) IQAir. World Air Quality Report 2024. Geneva: IQAir, 2025. Available at https://www.iqair.com/world-air-quality-report (Accessed 20 July 2025)

المستوى المطلوب الأمر الذي يحدّ من استدامة أي تحسّن ميداني يقابل ذلك موافقةٌ صريحة على أنّ تلكؤ الأداء البيئي ينعكس سلباً على حياة السكان.

سابعاً: الأداء الحكومي في المجال الاقتصادي

يعرض الجدول (١٥) الخلاصة التحليلية لاستجابات أفراد العينة حول محور "الأداء الحكومي في المجال الاقتصادي" وقد استند التحليل إلى عدد من الفقرات التي تقيس مدى وضوح السياسات الاقتصادية الحكومية وفعاليتها في معالجة القضايا الجوهرية كالتضخم، البطالة، الاستقرار المالي، تم تحليل الإجابات باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي إذ أُعطيت كل استجابة درجة محددة (دائماً = ٣، أحياناً = ٢، نادراً = ١) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية وكما يأتي:

جدول (١٥) يوضح خلاصة استجابات العينة حول الأداء الحكومي في المجال الاقتصادي

ت	دور التحول الرقمي	دائماً	أحياناً	نادراً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة
١	الإجراءات السياسية التي تتبعها الحكومة في تطوير الأنشطة الاقتصادية واضحة وملموسة؟	٤٣	١٧١	٢٥٥	١,٥٤	٠,٦٦	٥١,٦٠٪	الرفض
٢	توفر الحكومة برامج دعم مالي وقروض تسهم في تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟	٩٤	١٤١	٢٣٤	١,٧٠	٠,٧٨	٥٦,٧٢٪	الحياد
٣	تتبنى الحكومة سياسات فعّالة للسيطرة على التضخم الأسعار؟	١١٧	١٤١	٢١١	١,٨٠	٠,٨١	٥٩,٩٩٪	الحياد
٤	تنفذ الحكومة ندوات وورش اقتصادية حول سبل تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين؟	٩٩	١٢٣	٢٤٧	١,٦٨	٠,٨٠	٥٦,١٥٪	الحياد
٥	تتابع الجهات الحكومية التزام المؤسسات بتطبيق القوانين الاقتصادية والضريبية؟	٧٤	١٧٣	٢٢٢	١,٦٨	٠,٧٣	٥٦,١٥٪	الحياد
٦	تتخذ الحكومة إجراءات لمعالجة البطالة وخلق فرص عمل؟	٢٢	١٧٩	٢٦٨	١,٤٧	٠,٥٩	٤٩,١٨٪	الرفض
٧	ساهمت بعض السياسات الحكومية في تعزيز شعور المواطنين بالاستقرار الاقتصادي؟	١١٠	١٣٨	٢٢١	١,٧٦	٠,٨١	٥٨,٧٨٪	الحياد
٨	تؤثر البطالة بشكل سلبي على شعور المواطنين بالاستقرار؟	٢٧٤	١٥٦	٣٩	٢,٥٠	٠,٦٥	٨٣,٣٧٪	الموافق

تكشف إجابات العيّنة عن موقفٍ يغلب عليه الحياد إزاء معظم أدوات الحكومة الاقتصاديّة فوضوح السياسات وتتبّع التزام المؤسسات الضريبيّة والدعم للمشروعات الصغيرة كلّها حُكم عليها بأنّها موجودة ولكن غير كافية ما يعكس إدراكاً لتدخّلاتٍ جزئيّة لا ترتقي إلى مستوى استراتيجي مُنسّق، كما ان رفضُ المبحوثين لفعاليّة إجراءات خفض البطالة وتمويل الأنشطة يعكس فجوةً محسوسة بين وعود خلق فرص العمل ونتائجها الفعليّة في السوق بينما موافقتهم على أنّ البطالة تقوّض الاستقرار تكشف حساسيّة عالية لسياسات التشغيل باعتبارها المؤشّر الرئيسي لنجاح الأداء الاقتصادي ككل.

ثامناً: الأداء الحكومي في التربية والتعليم

يعرض الجدول (١٦) الخلاصة التحليلية لاستجابات أفراد العينة حول محور "الأداء الحكومي في التربية والتعليم" وقد استند التحليل إلى مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى اهتمام الحكومة بتحديث المناهج وتطوير البنية التحتية التعليمية وتأهيل الكوادر والاستماع لآراء

المواطنين، تم تحليل الإجابات باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي إذ أُعطيت كل استجابة درجة محددة (دائماً = ٣، أحياناً = ٢، نادراً = ١) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية وكما يأتي:

جدول (١٦) يوضح خلاصة استجابات العينة حول الأداء الحكومي في التربية والتعليم

ت	دور التحول الرقمي	دائماً	أحياناً	نادراً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة
١	تعمل الحكومة على تحديث المناهج التعليمية بشكل يتوافق مع التطورات الحالية؟	١٢٣	١٩٧	١٤٩	١,٩٤	٠,٧٦	٦٤,٨٢٪	الحياد
٢	توفر الحكومة برامج تدريب وتأهيل للكوادر التعليمية في المدارس الحكومية؟	٨٠	١٧٩	٢١٠	١,٧٢	٠,٧٤	٥٧,٤٣٪	الحياد
٣	تخصص الحكومة ميزانية كافية لتحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية؟	٦٧	١٧٩	٢٢٣	١,٦٦	٠,٧١	٥٥,٥٨٪	الرفض
٤	تتابع الجهات الحكومية جودة الأداء في المدارس الحكومية بشكلٍ منتظم؟	٦٤	١٧١	٢٣٤	١,٦٣	٠,٧١	٥٤,٥٨٪	الرفض
٥	تنفذ الحكومة مشاريع لتقليل الفجوة بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص؟	٩٤	١٤١	٢٣٤	١,٧٠	٠,٧٨	٥٦,٧٢٪	الحياد
٦	تهتم الحكومة بمعرفة آراء المواطنين في الأداء التعليمي الحكومي؟	٩٩	١٢٣	٢٤٧	١,٦٨	٠,٨٠	٥٦,١٥٪	الحياد
٧	للحكومة جهود واضحة في تحسين مستوى التعليم العام؟	١١٢	٨٩	٢٦٨	١,٦٦	٠,٨٤	٥٥,٥٨٪	الرفض
٨	إخفاق الحكومة في تحسين الخدمات التعليمية يغير مواقف المواطنين إلى السلبي؟	٢٢٠	١٦٩	٨٠	٢,٣٠	٠,٧٤	٧٦,٦٢٪	الموافقة

تكشف البيانات عن حيادٍ متحفظ لدى الجمهور إزاء معظم عناصر الأداء التعليمي فالتحديث المناهجي والتدريب يُنظر إليهما كجهودٍ متقطعة لم تبلغ حدَّ الإقناع بينما يُقابَل تمويل البنية التحتيّة والرقابة على جودة المدارس برفضٍ صريح وهوما يعكس إدراكاً راسخاً لقصورٍ ماليٍّ وهيكليٍّ مزمن، وان حيادُ العيّنة حيال تقليص الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص واستَطلاع آراء الأهالي يوحي بوجود مبادراتٍ مبعثرة دون سياسة تكاملية تعالج تفاوت الفرص تتوَّج هذه الانطباعات بموافقةٍ قويّة على أن إخفاق الحكومة في تحسين الخدمات التعليمية يقلب مواقف المواطنين إلى السلبية ما يؤكد حساسية الرأي العام لأي إخلال في وظيفة المدرسة بوصفها أداةَ ارتقاء اجتماعي.

النتائج:

١. أظهرت إجابات العينة حول أهداف المشاريع التنموية الحكومية أن تعزيز البنى التحتية كان الخيار الأكثر تفضيلاً بنسبة (٢٢.٦٧%)، في حين جاء هدف حماية البيئة في أدنى مرتبة بنسبة (٤.٩٩%)، مما يعكس تبايناً في أولويات الجمهور الإدراكية.

٢. بيّنت نتائج تقييم ملاءمة المشاريع التنموية لاحتياجات المناطق أن غالبية الأفراد يرونها "مناسبة إلى حد ما" بنسبة (٥٩.٤٩%)، بينما وصفها (٢١.١١%) بأنها "غير مناسبة"، ما يشير إلى تصورات متباينة ترتبط بدرجة محدودة من الرضا.

٣. فيما يتعلق بوسائل الاتصال المعتمدة لمتابعة أخبار المشاريع التنموية الحكومية، احتلت مواقع التواصل الاجتماعي المرتبة الأولى بنسبة (٥٤.٧١%)، في حين سجلت المنصات الرقمية أدنى نسبة استخدام بين الوسائل المتاحة، بنسبة بلغت (٣.١٨%).

٤. أظهرت نتائج تقييم فاعلية استخدام الحكومة لوسائل الاتصال أن النسبة الأكبر من المشاركين ترى أن الحكومة توضح مخططاتها "أحياناً" فقط، بنسبة (٦١.١٩%)، بينما أفاد (١٥.٧٨%) بأن الحكومة "نادراً" ما تقوم بتوضيح تلك المخططات

المقترحات:

١. تقترح الباحثة دراسة نوعية معمّقة تستهدف تحليل الأبعاد النفسية والإدراكية لتلقي الحملات الحكومية من خلال استخدام المقابلات أو مجموعات النقاش المركّزة بهدف تفسير الحياد أو التردد الجماهيري في الاستجابة للخطاب التنموي الرسمي

٢. تقترح الباحثة تنفيذ دراسة استطلاعية تربط بين الانتماء السياسي أو الطائفي للمواطنين وبين تقييمهم لأداء الحكومة في مختلف القطاعات التنموية للكشف عن الأثر المحتمل للهويات الجمعية في تشكيل المواقف تجاه الخدمات.

٣. تقترح الباحثة تحليل محتوى الرسائل الإعلامية الحكومية المرتبطة بالمشاريع التنموية وقياس أثر اللغة، الصور والتوقيت في تشكيل إدراك الجمهور ودرجة ثقته بالمؤسسات.

٤. تقترح الباحثة أن تُعتمد آليات تخطيط شاملة لضمان توزيع المشاريع التنموية بعدالة بين مختلف المناطق خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف خدمات مزمن بما يُنهي حالة التفاوت الخدمي الناتجة عن النفوذ السياسي أو الجغرافي لبعض المناطق دون غيرها.

٥. تقترح الباحثة تطوير منظومة الاتصال الحكومي لتكون أكثر انتظاماً ووضوحاً وشفافية بحيث يُتاح للمواطن الاطلاع على الخطط والمشاريع بشكل مبكّر ودوري ما يعزز ثقته ويحد من حالة الحياد أو الشك التي كشفتها النتائج.

المراجع:

أولا: الكتب العربية

١. اسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، (عمان: دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، ٢٠١٠م).

٢. أشرف الضباعين، إدارة الآثار و التراث وفقاً للمعايير العالمية، (عمان: دار ورد الأرنية للنشر و التوزيع، ٢٠٢٠م).

٣. بن عنتر عبدالرحمن، إدارة الانتاج في المنشآت الخدمية و الصناعية: مدخل تحليلي، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،٢٠١٥م).

٤. حسين آل غزوي، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،٢٠١٧م).

٥. حمدان خضر السالم، وجاسم محمد شبيب، طرائق مواجهة الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي/الفيسبوك، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٤١، كلية الإعلام، جامعة بغداد، تموز، ٢٠١٨م.

٦. حميدة جرو، عكلة الحوري، المجتمع العربي و الرياضة التنافسية، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م).

٧. حيدر شلال متعب الكريطي، وسائل الإعلام و بناء المجتمع الديمقراطي، (عمان: دار أمجد للنشر و التوزيع،٢٠١٨م).
٨. خالد حمد الحمادي، زيد أحمد الخميري، آثر القيمة المضافة على الأداء الامني "مبادرة الثقافة الامنية نموذجاً"، (الشارقة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة،٢٠١٦م).
٩. دسوقي حسين عبدالجليل، الفاعل التنموي جدلية العلاقة بين التنمية و التربية و الثقافة، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ٢٠٢٤م).
١٠.رعد سليم الصفّار، المعرفة و التفكير المعاصر (اكتسابها- انماطها- تنميتها)، (عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م).
١١.زهير عبداللطيف عابد، الرأي العام و طرق قياسه، ط٣، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠١٣م).
١٢.سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث الإعلامي: دليل الباحث الرسائل الجامعية، (العين: دار الكتاب الجامعي،٢٠٢٠م).
١٣.شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و علاقتها بالموارد البشرية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠م).
١٤.طارق عبدالرؤف محمد عامر، اسباب وابعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م).
١٥.عبد الناصر علك، حسين وليد حسين عباس، الاعتماد الاكاديمي و تطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية، (عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع،٢٠١٥م).
١٦.عبدالخالق، التنمية البشرية و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤م).
١٧.عبدالكريم أحمد جميل، التنمية البشرية الحديثة، (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م).
١٨.علي سيد إسماعيل، الوجيز في المشروعات الصغيرة: من الفكرة.. حتى التنفيذ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي،٢٠٢٢م).
١٩.علي فرجاني، العلاقات العامة و استراتيجيات الاتصال، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م).
٢٠.غالب كاظم جياد الدعمي، الإعلام الجديد: اعتمادية متصاعدة ووسائل متجددة، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع،٢٠١٧م).
٢١.فيصل محمود غرابيه، أبعاد التنمية الاجتماعية في ضوء التجربة الأردنية، (عمان: دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، ٢٠١٠م).
٢٢.محسن جلوب الكناني، أحمد مهدي الدجيلي، التلفزيون و تعزيز الوعي الصحي، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م).
٢٣.محمد سرور الحريري، قواعد التحليل النفسي و المعالجة النفسية و السلوكية، (عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ٢٠١٦م).
٢٤.محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب،٢٠٠٠م).

٢٥. مسلم علاوي شبلي، التوجهات و المفاهيم الحديثة في الأدارة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،٢٠١٩م).
٢٦. منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، (القاهرة: المجموعة العربية للنشر و التدريب، ٢٠١٩م).
٢٧. منتهى عبدالحسن عبدالله، الاعلان و المرأة: التأثير على السلوك الشرائي للمرأة، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع،٢٠١٦م).
٢٨. مها صباح سلمان، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة. دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م).
٢٩.ناريمان يونس لهلوب، الإشراف التربوي: درجة فاعليته في المدارس، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م).
٣٠.نجم العزاوي، عبدالله حكمة، استراتيجيات و متطلبات إدارة البيئة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ٢٠١٨م).
٣١. وسام فاضل راضي، العينات في بحوث الاعلام،(بغداد: مكتب سنتر العلوم، ٢٠٢٣م).
٣٢. عدنان داود محمد عذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية: استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات و تقديرها لدولتي تركيا و الباكستان١٩٩١-٢٠١٠، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٦م).
٣٣. منال عشري، تكنولوجيا المعلومات و رأس المال البشري: رؤية للتنمية المستدامة٢٠٣٠، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٣م).

ثانياً: الكتب الاجنبية

1. Abdul-Karim Ahmed Jamil, Modern Human Development, (Amman: Al-Janadriyah Publishing and Distribution, 2017).
2. Abdul-Khaliq, Human Development and Its Impact on Achieving Sustainable Development, (Alexandria: University House for Printing, Publishing and Distribution, 2014).
3. Abdul-Nasser Alak, and Hussein Waleed Hussein Abbas, Academic Accreditation and Quality Applications in Educational Institutions, (Amman: Ghidaa Publishing and Distribution, 2015).
4. Adil Duyan ، Analyzing Different Dimensions and New Threats in Defence against Terrorism، (Amsterdam: Ios Press BV Publisher ،2012).
5. Adnan Dawood Mohammed Athari, Foreign Direct Investment on Development and Sustainable Development in Some Islamic Countries: Applying Johnson Transformations to Filter and Estimate Data for Turkey and Pakistan (1991–2010), (Amman: Ghidaa Publishing and Distribution, 2016).
6. Ali Farajani, Public Relations and Communication Strategies, (Amman: Amjad Publishing and Distribution, 2018).
7. Ali Sayed Ismail, A Concise Guide in Small Projects: From Idea to Implementation, (Alexandria: University Education House, 2022).

8. Ashraf Al-Dubai'n, Management of Antiquities and Heritage According to International Standards, (Amman: Ward Jordanian Publishing and Distribution, 2020).

9. Ben Antar Abdel-Rahman, Production Management in Service and Industrial Organizations: An Analytical Approach, (Sana'a: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, 2015).

10. Desouky Hussein Abdel-Jalil, The Developmental Actor: The Dialectic Relation between Development, Education, and Culture, (Cairo: Taybah Publishing and Distribution, 2024).

11. Faisal Mahmoud Gharaybeh, Dimensions of Social Development in Light of the Jordanian Experience, (Amman: Yafa Scientific Publishing and Distribution, 2010).

12. Gary P.Ferraro and Elizabeth K.Briody،The Cultural Dimension of Global Business ،Eighth edition ،(London: RoutledgebTaylor& Francis Group publisher، 2017)**.**

13. Ghalib Kazem Jiyad Al-Daami, New Media: Increasing Dependence and Renewed Tools, (Amman: Amjad Publishing and Distribution, 2017).

14. Haider Shalal Muteb Al-Kuraity, Media and Building a Democratic Society, (Amman: Amjad Publishing and Distribution, 2018).

15. Hamdan Khudair Al-Salem, and Jasim Mohammed Shbeeb, Methods of Confronting Rumors on Social Media: Facebook as a Model, Al-Bahith Al-I'lami Journal, No. 41, College of Media, University of Baghdad, July, 2018.

16. Hameeda Jrou, and Oklah Al-Houri, Arab Society and Competitive Sports, (Amman: Academics Publishing and Distribution, 2021).

17. Hussain Al-Ghazwi, Financial Reports in Small Enterprises, (Amman: Academic Book Center, 2017).

18. Ismail Mohammed Al-Zayoud, The Role of Small Development Projects in Rural Development, (Amman: Jalees Al-Zaman Publishing and Distribution, 2010).

19. Khalid Hamad Al-Hammadi, and Zaid Ahmed Al-Khumairi, The Impact of Added Value on Security Performance: Security Culture Initiative as a Model, (Sharjah: Sharjah Police General Command, Police Research Center, 2016).

20. Maha Sabah Salman, Modern Approaches to Sustainable Architecture: An Analytical Study of Sustainable Housing Design Principles, (Amman: Amjad Publishing and Distribution, 2017).

21. Manal Ahmed Al-Baroudi, The Science of Future Foresight, (Cairo: Arab Group for Publishing and Training, 2019).
22. Manal Ashri, Information Technology and Human Capital: A Vision for Sustainable Development 2030, (Alexandria: University Education House, 2023).
23. Mohammed Abdul-Hamid, Scientific Research in Media Studies, (Cairo: Alam Al-Kutub, 2000).
24. Mohammed Sorour Al-Hariri, Principles of Psychoanalysis and Psychological and Behavioral Therapy, (Amman: Academics Publishing and Distribution, 2016).
25. Mohsen Jalloub Al-Kina'i, and Ahmed Mahdi Al-Dujaili, Television and Promoting Health Awareness, (Amman: Amjad Publishing and Distribution, 2018).
26. Montaha Abdul-Hassan Abdullah, Advertising and Women: The Impact on Women's Purchasing Behavior, (Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2016).
27. Muslim Alawi Shibli, Modern Approaches and Concepts in Management, (Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing, 2019).
28. Najm Al-Azzawi, and Abdullah Hikmah, Strategies and Requirements of Environmental Management, (Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, 2018).
29. Nariman Younis Lahloub, Educational Supervision: Its Effectiveness in Schools, (Amman: Al-Khaleej Publishing and Distribution, 2015).
30. Raad Saleem Al-Saffar, Knowledge and Contemporary Thinking (Acquisition – Patterns – Development), (Amman: Academics Publishing and Distribution, 2016).
31. Saad Salman Al-Mashhadani, Methodology of Media Research: A Guide for Graduate Students, (Al-Ain: University Book House, 2020).
32. Shadhan Adel Al-Gharbawi, Sustainable Development between Social and Economic Frameworks and Its Relation to Human Resources, (Alexandria: University Thought House, 2020).
33. Tareq Abed Al-Raouf Mohammed Amer, Causes and Dimensions of Unemployment and Its Negative Impacts on the Individual, Family, and Society, and the Role of the State in Addressing It, (Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, 2019).

34. Wissam Fadel Radi, Sampling in Media Research, (Baghdad: Center of Science Office, 2023).

35. Zuhair Abdul-Latif Abid, Public Opinion and Its Measurement Methods, 3rd ed., (Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, 2013).

ثالثاً: مواقع الإنترنت

1.) «حوكمة سلامة المرضى: تعزيز الأنظمة OECDمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، ، ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع، ٢٠ تمّوز ٢٠٢٥.OECDالصحية عبر القيادة والمساءلة»، باريس: https://www.oecd.org/health/patient-safety-report-2023.pdf.

2. IQAir. World Air Quality Report 2024. Geneva: IQAir, 2025. (Accessed 20 July 2025) Available at https://www.iqair.com/world-air-quality-report**.**